

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٤٤)

العلاقة بين بعض التغيرات

الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية

فى المحافظات المصرية

أحمد رزق

دكتورة / منى عبد العال سيد دسوقي

خبير أول التنمية الإقليمية

بمركز التنمية الإقليمية

يوليه ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

بحث

العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية في المحافظات
المصرية

إعداد

دكتورة / منى عبد العال سيد دسوقي

خبير أول التنمية الإقليمية

مركز التنمية الإقليمية

مايو

٢٠١٠

مستخلص

حاولت الدراسة تحديد دليل ديموجرافي وفقاً لمستويات معدلات المواليد والوفيات والهجرة، ترتب على أساسه المحافظات الى محافظات ذات وضع ديموجرافي جيد، أو متوسط، أو منخفض، ثم مقارنة هذا الترتيب مع الترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية . كذلك البحث فيما إذا كان هناك إختلاف في العوامل الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المحافظات بحيث يلعب دوراً في إختلاف الوضع الديموجرافي بين المحافظات؛ أم أنه لا يوجد مثل هذا الإختلاف، كذلك التعرف على أهم العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي تؤثر على كل من ؛ معدلات المواليد - معدلات الوفيات - صافي الهجرة ، وما مقدار التأثير إن وجد على المؤشرات الديموجرافية التي تؤثر مباشرة على معدلات النمو السكاني ؟

أوضحت نتائج الدراسة إختلاف ترتيب المحافظات وفقاً لكل من الدليل الديموجرافي المحسوب بالدراسة، ودليل التنمية البشرية في غالب المحافظات، فلم تتفق سوى محافظتي بور سعيد والسويس من حيث إنتمائهما لمجموعة المحافظات جيدة الترتيب وفقاً للدليلين. بينما إختلفت مجموعة المحافظات التي صنفت على أنها متوسطة من حيث الوضع التنموي كلية عن مجموعة المحافظات المصنفة كمتوسطة من حيث الوضع الديموجرافي . في الوقت الذي ظهر فيه إتفاق أربع محافظات من الوجه القبلي على الإحتفاظ بوضع منخفض تنموياً وديموجرافياً وهم محافظات؛ بني سويف والفيوم، وسوهاج ، وأسيوط .

وتبين من النتائج أنه يمكن تفسير نحو ٣٥,٣ ٪ من التباينات في معدلات الوفيات بالمحافظات بنسبة السكان الحضر لإجمالي سكان المحافظة. كما يمكن تفسير حوالي ٦٧ ٪ من التغير في صافي الهجرة بين المحافظات بنسبة عمالة الإناث مقابل أجر لإجمالي الإناث في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) .

بينما لم يتبين أن أي من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تضمنتها الدراسة يمكنها تفسير أي قدر من التغير في معدلات المواليد بالمحافظة وتتفق تلك النتيجة مع إنخفاض معامل الإختلاف الخاص بمعدلات المواليد بين المحافظات.

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
٨-٥	الفصل الأول: العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية في محافظات مصر
٥	١ مقدمة
٦	١-١ أهمية الدراسة
٧	٢-١ أهداف الدراسة
٧	٣-١ تساؤلات الدراسة
٨	٤-١ مصادر البيانات والمنهج التحليلي
٨	٦-١ تنظيم الدراسة
١٤-٩	الفصل الثاني: الوضع الديموجرافي و الدليل الديموجرافي والسمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات
٩	١-٢ : ٢. الوضع الديموجرافي للمحافظات
٩	١-١-٢ معدلات المواليد بالمحافظات
١٠	٢-١-٢ معدلات الوفيات الخام بالمحافظات
١١	٣-١-٢ صافي الهجرة الى المحافظات
١٦	١-٢-٢ حساب دليل ديموجرافي للمحافظات
١٧	٢-٢-٢ مقارنة ترتيب المحافظات وفقاً للدليل الديموجرافي بالترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية
٢٤-١٨	٣-٢ : السمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات
١٨	١-٣-٢ نسب أمية الإناث (١٠ سنوات فأكثر)
١٩	٢-٣-٢ نسب الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى
٢٠	٣-٢-٢ نسبة الإناث العاملات بأجر

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
	الفصل الثاني: الوضع الديموجرافي و الدليل الديموجرافي والسمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات
٢٠	٢-٣-٤ نسب مشاركة الإناث بالمجالس المحلية
٢١	٢-٣-٥ نسب رؤساء الأسر من النساء
٢٢	٢-٣-٦ معدلات وفيات الرضع
٢٢	٢-٣-٧ نسبة الأمية لإجمالي السكان
٢٣	٢-٣-٨ متوسط نصيب الفرد من الدخل (من الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار)
٢٤	٢-٣-٩ نسبة السكان الحضر بالمحافظة
٣١-٢٥	الفصل الثالث: علاقات الارتباط بين المتغيرات و تفسير أهم المؤشرات الديموجرافية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية
٢٥	٣-١ : مقدمة
٢٥	٣-١-١ العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالمرأة
٢٧	٣-١-٢ العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع
٣٠	٣-٢ تفسير أهم المؤشرات الديموجرافية بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية
٣٣	الخلاصة والإستنتاجات
٣٦	المراجع

العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية في المحافظات المصرية

مقدمة:

عند النظر الى أسباب التذني في مستويات التنمية في مصر، يميل بعض علماء السكان الى التركيز على حجم السكان ويعتبرون أن تزايد هذا الحجم الحجم، أو ما يفضلون تسميته "بالانفجار السكاني"، من أهم عوائق التنمية، بدعوى أن تزايد أعداد المصريين يعوق تحقيق معدلات تنمية مرتفعة، ويستنزف الموارد ويزيد حجم الدين، ويرفع معدلات الفقر. مغفلين أن للمشكلة السكانية بعدين آخرين ألا وهما: ضرورة توزيع السكان بتوازن على الأرض، وخصائص السكان، وتأثير أبعاد المشكلة الثلاثة بالظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي يحيا في ظلها هؤلاء السكان. ويرجع أصحاب الرأي الآخر المشكلة السكانية الى؛ سوء توزيع السكان والافتقار إلى التخطيط العلمي السليم، و يعتبرون أن التزايد السكاني ليس سببا للتخلف والفقر ولكن نتيجة لهما.

وتنبع المشكلة السكانية في مصر أساساً من عدم التوازن بين عدد السكان الذي بلغ حتى مايو ٢٠٠٨ حوالي ٧٨,٧ مليون نسمة، وفقاً للتقديرات على أساس آخر تعداد سكاني، وبين الموارد والخدمات، وهو ما يفسر عدم إحساس المصريين بثمار التنمية، رغم تضاعف الموازنة العامة للدولة، ونمو الاقتصاد المصري لمعدل قارب سبعة في المئة. حيث وصل عدد السكان إلى نحو ٧٢,٨ مليون نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦ مقابل نحو ٦١,٥ مليون نسمة في تعداد عام ١٩٩٦ بارتفاع بلغت نسبته ٢٤,٧ في المئة في عشرة أعوام. كما يتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى نحو ٩٤,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ ونحو ١١٨,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ في حالة ثبات معدل الانجاب الكلي الحالي. أما في حالة انخفاض معدل الانجاب الكلي إلى مستوى ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧ كما تستهدف السياسات السكانية فقد يصل عدد السكان إلى نحو ٨٩,٨ مليون نسمة وإلى ١٠٣,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.

والسبب الأساسي الآخر للمشكلة السكانية يرجع الى؛ وجود نسبة لا يستهان بها من السكان تعاني من تدنى الخصائص البشرية (الصحية - التعليميه - الإجتماعيه - الإقتصادية)، مثل ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء (فما زالت نسبة أمية النساء في بعض قرى محافظات الوجه القبلي تتجاوز ٥٥ ٪)، والزواج المبكر للإناث في مصر (حبس عدد من المأذونين الذين قاموا بتوثيق زواج ٣٦٦ طفلة أقل من ١٥ سنة)، ويترتب على ذلك بالتالي الإنجاب المبكر وطول الفترة الإنجابية التي تترجم الى عدد كبير من الأطفال. وكذلك إنخفاض معدلات مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية والسياسية نجد أن نسبة مساهمة المرأة في عضوية مجلس الشعب لا تتعدى ٢٪ وفي

مجلس الشورى ٤٪ فقط وهما نسبتان ضئيلتان إلى حد بعيد، وكذلك إنتشار عمالة الأطفال : فقد أكدت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٨ أن هناك نحو ١.٣٨ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ٧,٤ ٪ من إجمالي قوة العمل، و ترجع ظاهرة عمالة الأطفال إلى سببين هما: فقر الأسر التي يعمل أطفالها، واعتبار التعليم غير مجد لهذه الأسر حيث أن تعلم الطفل حرفة أفضل إقتصادياً للأسرة وللطفل. في حين نجد أنه قد حدث بعض التحسن في بعض المجالات المتعلقة بمكانة المرأة، حيث إرتفع نصيب المرأة في تولى المناصب القيادية من ٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٨، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية ١٨٪ عام ١٩٨٤ زادت إلى نحو ٢٢٪ عام ١٩٩٧، وتذبذبت قليلاً صعوداً وإستقرت عند ٢٢ ٪ عام ٢٠٠٨^١. بالإضافة للعوامل السلبية سابقة الذكر، لا يجب إغفال إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : حيث يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذو صلة وثيقة بنجاح تنظيم الأسرة، حيث أظهرت البحوث الميدانية الخاصة بدراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة أن الأسر الغنية هي الأسر الأكثر إقبالاً على تنظيم الأسرة والأقل إنجاباً للأطفال حيث أنها تريد الحفاظ على نفس المستوى الإقتصادي والإجتماعي، في حين أن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها في زيادة دخلها نتيجة دفعهم إلى سوق العمل في سن مبكرة.

١-١ أهمية الدراسة :

في ضوء ما سبق فإنه من المفيد البحث فيما إذا كان هناك إختلاف في العوامل الإقتصادية والإجتماعية السائدة بكل محافظة بحيث يلعب هذا التباين دوراً في إختلاف الوضع الديموجرافي بين المحافظات؛ أم أنه لا يوجد مثل هذا الإختلاف. كذلك من المهم التعرف على ما هي أهم العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي يمكن أن تؤثر على المؤشرات ذات التأثير المباشر على الوضع الديموجرافي (على معدلات النمو السكاني)، وما مقدار التأثير إن وجد على كل من: "معدلات المواليد - معدلات الوفيات - صافي الهجرة".

١-٢ أهداف الدراسة :

١. التعرف على العوامل الديموجرافية (معدلات المواليد - معدلات الوفيات - نسب الهجرة الداخلية) السائدة في مختلف المحافظات ؟.

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث القوى العاملة للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٨ ، للأفراد (١٥-٦٤ سنة).

٢. التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المحافظات المختلفة ، وأيها يؤثر على كل من؛ معدلات المواليد - معدلات الوفيات - صافي الهجرة الى المحافظة بين المحافظات.
٣. توضيح نوع العلاقة إن وجدت؛ بين العوامل الديموجرافية من ناحية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.
٤. تفسير الاختلاف في معدلات المواليد - معدلات الوفيات - صافي الهجرة الى المحافظات، باستخدام العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

١-٣ تساؤلات الدراسة : تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

١. ما الكيفية التي تتواجد بها محددات الوضع الديموجرافي وكذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة بالدراسة في مختلف المحافظات ؟
٢. هل إذا تم ترتيب المحافظات وفقاً لدليل ديموجرافي ؛ سوف يتفق هذا الترتيب مع الترتيب المحدد وفقاً لتقرير التنمية البشرية أم يختلف عنه؟
٣. هل توجد علاقة بين معدلات المواليد و المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة بالدراسة؛ وإن وجدت فما هو إتجاه ومدى قوة تلك العلاقة ؟
٤. هل توجد علاقة بين معدلات وفيات الأطفال ومختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية؛ وإن وجدت فما هو إتجاه ومدى قوة تلك العلاقة ؟
٥. هل توجد علاقة بين صافي الهجرة ومختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ، وإن وجدت فما هو إتجاه ومدى قوة تلك العلاقة ؟
٦. هل يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة المذكورة بالدراسة على المتغيرات الديموجرافية التابعة؟
٧. ما هو المتغير الأكثر تأثيراً على كل متغير ديموجرافي تابع؟

١-٤ مصادر البيانات والمنهج التحليلي: تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية للبيانات للحصول

على المؤشرات التي تهتم بها الدراسة وتشمل تلك المصادر:

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات التعداد، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨
٢. تقارير مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء .
٣. تقرير التنمية البشرية القومي، مصر ٢٠٠٨.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة وضع المرأة والرجل في مصر - ٢٠٠٩
٥. أوراق المؤتمر القومي للسكان - القاهرة ٩-١٠ - بونية ٢٠٠٨ .

١-٤-١ وحدة التحليل والنموذج التحليلي المستخدم :

وحدة التحليل بالدراسة : هي المحافظة - وتستخدم الدراسة كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي لتحقيق أهدافها، حيث تستخدم الجداول الوصفية لإظهار الوضع الديموجرافي وأهم السمات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات، كما تستخدم الأسلوب الرياضي البسيط وحساب المتوسط الحسابي البسيط في حساب الدليل والترتيب الديموجرافي للمحافظات ، كما تستخدم الأساليب الإحصائية لحساب الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بين المحافظات للمتغيرات الديموجرافية، ثم تتطرق لحساب معاملات الارتباط ، ومعامل الإنحدار المتعدد لتحديد مقدار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على العوامل الديموجرافية.

١-٥ تنظيم الدراسة :

بناءً على ما سبق، نشتمل الدراسة على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يشتمل بجانب المقدمة ، أهمية الدراسة وأهداف الدراسة وتساؤلات الدراسة ومصادر البيانات؛ وحدة التحليل والمنهج التحليلي المستخدم .

الفصل الثاني : يستعرض ما يلي :

١-٢ الوضع الديموجرافي للمحافظات.

٢-٢ ترتيب المحافظات وفقاً لدليل ديموجرافي ، ومقارنة ترتيب المحافظات وفقاً للدليل الديموجرافي مع ترتيبها وفقاً لدليل التنمية البشرية.

٢-٣ توصيف أهم السمات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات.

الفصل الثالث : في الجزء الأول منه؛ يبحث نوع العلاقة بين العوامل الديموجرافية من ناحية، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. حيث يتم عرض نتائج معاملات الارتباط وتوضيح :

٣-١-١ العلاقة بين معدلات المواليد والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة بالدراسة .

٣-١-٢ العلاقة بين معدلات الوفيات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة بالدراسة .

٣-١-٣ العلاقة بين معدلات الهجرة الى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحددة بالدراسة.

٣-٢ الجزء الثاني من هذا الفصل؛ يهتم بتفسير العوامل الديموجرافية بالعوامل الاقتصادية

والاجتماعية . ويحوي الجزء الأخير الخلاصة والإستنتاجات .

الفصل الثاني

الوضع الديموجرافي و الدليل الديموجرافي والسمات الإقتصادية والإجتماعية للمحافظات

٢. الوضع الديموجرافي للمحافظات :

يتطلب الأخذ بنظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية في أية دولة أن يتم تقسيم إقليمها إلى وحدات محلية يتم في إطارها ممارسة عملية الحكم والإدارة. ولذلك، فإن من أهم عناصر نظام الحكم المحلي هو أن تكون هناك وحدات محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو القانونية، لذلك فقد قسم دستور ١٩٧١ مصر إلى ٢٦ محافظة بالإضافة إلى مدينة الأقصر ، وأصبحت عام ٢٠٠٨ تشتمل على ٢٩ محافظة بعد فصل محافظتي حلوان و السادس من أكتوبر، وتحويل مدينة الأقصر إلى محافظة الأقصر.

تقتصر الدراسة على البيانات الخاصة بتعداد ٢٠٠٦ ، والبيانات التي أمكن الحصول عليها حتى عام ٢٠٠٨ ، وبيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، وقد استبعدت الدراسة محافظات الحدود لطبيعتها الخاصة التي قد تؤثر على النتائج وتؤدي لإظهار اتجاهات لا تنطبق على باقي المحافظات. كذلك استبعدت الدراسة المحافظات الجديدة التي تم تقسيمها لعدم إستقرار بياناتها بعد التقسيم، فيما عدا محافظة الأقصر لأن تقسيمها الإداري وبياناتها لم تتغير.

٢ - ١ - ١ معدلات المواليد بالمحافظات :

تشير بيانات الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨ إلى أن معدل المواليد في مصر بلغ ٢٦,٦ مولود عام ٢٠٠٧ ، بتزايد عن المعدل الذي أسفرت عنه بيانات تعداد ٢٠٠٦ حيث كان ٢٥,٨ مولود لكل ١٠٠٠ نسمة ؛ ذلك بالرغم من أن "الهدف العام والوحيد للخطة الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ هو بلوغ معدل خصوبة كلي ٢,٤ مع حلول عام ٢٠١٢ ، و ٢,١ عام ٢٠١٧".^٢

وتشير بيانات جدول (١) أن محافظة الإسماعيلية هي الأعلى من حيث معدلات المواليد (٣٠,٧) مولود لكل ١٠٠٠ من السكان ، مع أنها الأقل من حيث نسبة الإناث المتزوجات في سن الحمل

^٢ محمود فرج (مكتور) ، " تقييم فاعلية الخطة الإستراتيجية القومية للسكان في مصر حتى عام ٢٠٠٧ "، ورقة مقدمة للمؤتمر القومي للسكان، القاهرة : ٩ - ١٠ يونية ٢٠٠٨ .

لإجمالي عدد الإناث في المحافظة (٣١,٦) مما يشير الى إنجاب نفس السيدات لعدد أكبر من المواليد. وهو ما لا يتفق مع محمد المقداد^٢ ، حيث أشار أن ارتفاع معدل المواليد في يرجع الى عوامل ديموغرافية تتمثل بارتفاع نسبة الشباب ومن ثم ارتفاع نسبة الخصوبة ، يضاف الى ذلك تدني مشاركة المرأة خارج المنزل وارتفاع نسبة الامية . ثاني المحافظات من حيث إرتفاع معدلات المواليد هي محافظة دمياط (٣٠,١) ، تليها الفيوم ثم أسيوط (٢٩,٩ ، ٢٩ مولود / ١٠٠٠ نسمة على التوالي) ، مع تقارب نسبة الإناث المتزوجات في سن الحمل لإجمالي عدد الإناث في كل منهم (٣٤,٣ ، ٣٤,٢ ، ٣٤,٨ بالتتابع). بينما تظهر البيانات أن أقل المحافظات من حيث معدلات المواليد هي محافظة أسوان ثم الأقصر تليهما محافظة البحيرة (١٩,٩ ، ٢٤,٢ ، ٢٤,٨ بالتتابع) .

٢-١-٢ معدلات الوفيات بالمحافظات :

توضح بيانات جدول (١) أن أكثر المحافظات معاناة من إرتفاع معدلات الوفيات هي محافظات القاهرة ، فالإسكندرية، فالأقصر (٩ ، ٧,٧ ، ٧,٣ حالة وفاة سنوياً لكل ١٠٠٠ من السكان) وقد يرجع ذلك بسبب أن القاهرة والإسكندرية مدينتان قديمتان بهما أقدم كليات الطب والمستشفيات الجامعية التي يلجأ إليها المرضى الذين يعانون من الأمراض المستعصية من باقي المحافظات ، وعند الوفاة قد تسجل بعض حالات تلك الوفاة فيهما مما يرفع معدلات الوفاة عن المعدل القومي الذي يصل الى نحو (٦,١). كذلك قد ترتفع حالات الوفاة في مدينة الأقصر نتيجة حوادث الطرق للرحلات السياحية المنتشرة بها . تأتي بعدهم محافظات أسيوط ثم الغربية والدقهلية وبور سعيد (٦,٨ ، ٦,٤) ، حيث يمكن إعتبارهم من المحافظات ذات معدلات الوفاة المرتفعة أيضاً .

بينما أشارت البيانات الى أن أقل محافظات الجمهورية من حيث معدلات الوفاة هم ؛ كفر الشيخ، ثم البحيرة، تليهما أسوان فالقليوبية (٤,٦ ، ٤,٧ ، ٤,٩ ، ٥ حالات وفاة لكل ١٠٠ من السكان سنوياً).

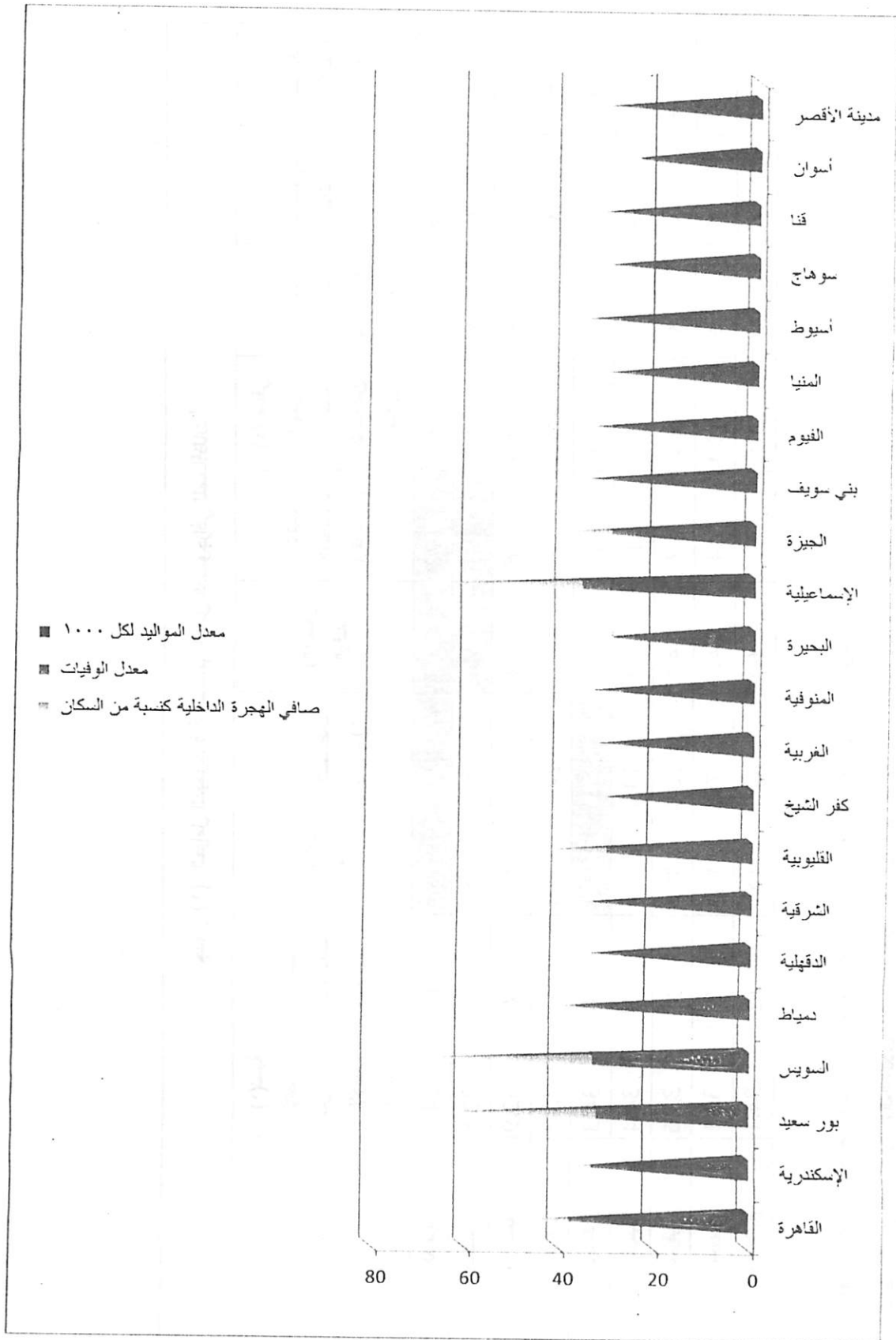
٢-١-٣ صافي الهجرة الى المحافظات :

يعني مصطلح الهجرة؛ حركة السكان عبر حدود معينة بغرض الإقامة لفترات طويلة، وهي عامل من عوامل تغير السكان بجانب المواليد والوفيات . ويدفع الى الهجرة من مكان الى آخر عديد من عوامل الجذب والطرده مثل : تتضمن إيجاد فرص عمل ودخل مناسب ، المعيشة بأماكن تتوفر بها الخدمات بمستويات جيدة والتمكن من المعيشة بأسلوب ونمط أفضل .

^٢ محمد المقداد، "النمو الديموغرافي واثره في السكان في سبطنة عمان"، مجلة جامعة دمشق للاداب والطوم الانسانية، دمشق (سوريا)، (٢٠٠٧).

وتوضح البيانات أن صافي معدلات الهجرة تتباين بشدة من محافظة الى اخرى ، حيث ترتفع لتشمل نحو ٣٧ ٪ من سكان محافظة السويس ، و حوالي (٣٣,٤ ٪ ، ٣٠,٦ ٪ ، ١٤,١ ٪ ، ١٠ ٪) من سكان محافظات بورسعيد والإسماعيلية والقليوبية والجيزة على التوالي. وقد يرجع المعدلات العالية للهجرة الى محافظات القناة لما تتمتع به تلك المحافظات من فرص الحصول على العمل بالمناطق الصناعية وخدمات النقل البحري بمحافظتي السويس والإسماعيلية وللفرص التجارية بمحافظة بورسعيد . كذلك تنسم محافظة القليوبية بأن جزء منها يدخل في نطاق القاهرة الكبرى لإلتصاقها بها، كما تتنوع بها مجالات فرص العمل مما يدفع كثير من سكان المحافظات الاخرى للتوافد على تلك المحافظة للعيش بها ، والجيزة لأنها؛ ثاني اكبر محافظة ويدخل جزء منها في نطاق القاهرة الكبرى ، و يوجد بها أعرق وأقدم جامعة مصرية، ومراكز البحوث القومية، وأكثر الصروح الطبية شهرة.

بلغ المتوسط الحسابي البسيط لمعدل المواليد الخام بين المحافظات ٢٦,٦ لكل الف من السكان ، و قدر الإنحراف المعياري لمعدلات المواليد بنحو ٢,٣ ، وبذلك فقد سجل معامل الاختلاف ٨,٧ ٪ بينما بلغ المتوسط الحسابي البسيط لمعدل الوفيات الخام بين المحافظات ٦,٠١ لكل الف من السكان ، و قدر الإنحراف المعياري لمعدلات الوفيات ١,٠١ بنحو ، وبذلك فإن معامل الاختلاف ١٦,٩ ٪، في حين كان المتوسط الحسابي البسيط لصافي الهجرة كنسبة من السكان بين المحافظات ٧,٩ لكل الف من السكان ، و قدر الإنحراف المعياري لصافي الهجرة بحوالي ١٠,٨ ومعامل الاختلاف ٦٧,٤ ٪. تشير معاملات الاختلاف لشدة التباين بين المحافظات من حيث قدرتها على جذب السكان للهجرة اليها، كذلك فإن الاختلافات بين المحافظات من حيث معدلات الوفيات أكبر من الاختلافات بينها من حيث معدلات المواليد .



جدول (١) العوامل الديموجرافية وحساب الدليل الديموجرافي للمحافظات ^٤										
المحافظات	(١)نسبة الإناث في سن الحمل لإجمالي الإناث ^٥	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (١)	معدل (٢)معدل المواليد	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (٢)	(٣) معدل الوفيات	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (٣)	(٤) صافي الهجرة الداخلية كنسبة من السكان	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (٤)	الترتيب وفقاً للدليل الديموجرافي	الترتيب وفقاً للدليل التمنية البشرية ^٦
القاهرة	34.1	11	٢٨,٥	17	٩,٠	22	٩,٩	٦	١٥	٢
الإسكندرية	32.5	6	٢٥,٢	5	٧,٧	21	٦,٦	٧	٩	٤
بور سعيد	32.9	7	٢٥,٧	9	٦,٤	16	٣٣,٤	٢	٧	١
السويس	33.3	8	٢٧,٢	14	٥,٨	8	٣٧,٠	١	٦	٣
دمياط	34.3	16	٣٠,١	21	٦,٢	15	٥,٣	٨	١٦	٥
الدقهلية	34.4	18	٢٦,٨	13	٦,٤	17	١,٨	١٥	١٩	١١
الشرقية	33.6	9	٢٧,٣	15	٥,٦	7	٤,٥	٩	٨	١٣
القليوبية	32.1	3	٢٥,٦	7	٥,٠	4	١٤,١	٤	٢	٩
كفر الشيخ	34.1	12	٢٥,٥	6	٤,٦	1	٢,٦	١٢	٥	١٤

^٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، جدول (١-٢) ، ص ٢٢ ، ديسمبر ٢٠٠٨

^٥ المجلس القومي للسكان، الإدارة العامة للإحصاء ، التقرير الإحصائي السنوي عن خدمات تنظيم الأسرة ، ٢٠٠٧ .
^٦ تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٨ .

تابع جدول (١) العوامل الديموجرافية وحساب الدليل الديموجرافي للمحافظات

الترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية	الترتيب وفقاً للدليل الديموجرافي	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (٤)	(٤) صافي الهجرة الداخلية كنسبة من السكان	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (٣)	(٣) معدل الوفيات	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (٢)	(٢) معدل المواليد	ترتيب المحافظات وفقاً لـ (١)	(١)نسبة الإناث في سن الحمل لإجمالي الإناث	المحافظات
٧	١٤	١٦	١.٧	18	٦.٤	10	٢٦,٠	13	34.1	الغربية
١٢	١٧	١٣	٢.١	14	٦.١	16	٢٧,٣	20	34.8	المنوفية
١٦	٤	١٠	٣.٩	2	٤.٧	3	٢٤,٨	19	34.6	البحيرة
٦	١٠	٣	٣٠.٦	9	٥.٨	22	٢٠,٧	1	31.6	الإسماعيلية
١٠	١	٥	١٠.٠	6	٥.١	4	٢٥,٠	2	31.8	الجيزة
١٨	١٨	١٤	٢.١	13	٦.٠	18	٢٨,٦	17	34.3	بني سويف
٢٢	٢١	٢٢	٠.٥	5	٥.٠	20	٢٩,٩	15	34.2	الفيوم
١٩	١٢	٢٠	٠.٧	10	٥.٨	8	٢٥,٦	14	34.1	المنيا
٢١	٢٢	١٩	١.١	19	٦.٨	19	٢٩,٠	21	34.8	أسيوط
٢٠	٢٠	٢١	٠.٦	12	٥.٩	11	٢٦,٢	22	35.2	سوهاج
١٧	١٣	١٧	١.٤	11	٥.٨	12	٢٦,٤	10	33.8	قنا
٨	٣	١١	٣.٥	3	٤.٩	1	١٩,٩	4	32.4	أسوان
١٥	١١	١٨	١.٣	20	٧.٣	2	٢٤,٢	5	32.4	مدينة الأقصر

٢-٢-١ حساب دليل ديموجرافي للمحافظات :

أخذت الدراسة العوامل الديموجرافية المحددة للنمو السكاني وهي معدلات المواليد ، ومعدلات الوفيات ، وصافي الهجرة بالإضافة لنسبة الإناث المتزوجات في سن الحمل الى إجمالي عدد الإناث بكل محافظة لتكوين دليل ديموجرافي يعكس الوضع الديموجرافي بكل محافظة.

تم حساب الدليل الديموجرافي كما يلي :

١- إعطاء ترتيب للمحافظة لكل مؤشر من المؤشرات الديموجرافية المحددة لمستوى النمو السكاني، حيث أخذ ترتيب كل مؤشر القيم (من ١ - ٢٢) بعدد المحافظات التي تتضمنها الدراسة.

٢- المحافظة ذات النسبة الأقل للإناث المتزوجات في سن الإنجاب تعتبر محافظة ذات وضع ديموجرافي أفضل يؤدي للوصول للهدف الإستراتيجي العام الخاص بتخفيض معدلات نمو السكان؛ ومن ثم أعطيت الترتيب الأول ، فالتالي حتى الوصول الى الترتيب رقم ٢٢ للمحافظة ذات الوضع الأسوأ .

٣- المحافظة ذات معدلات المواليد الأقل تعتبر محافظة ذات وضع ديموجرافي أفضل يؤدي للوصول للهدف الإستراتيجي العام الخاص بتخفيض معدلات نمو السكان؛ ومن ثم أعطيت الترتيب الأول ، فالتالي حتى الوصول الى الترتيب رقم ٢٢ للمحافظة ذات الوضع الأسوأ .

٤- المحافظة ذات معدلات الوفيات الأقل تعتبر محافظة ذات وضع ديموجرافي وتنموي أفضل يؤدي للوصول للهدف الإستراتيجي والإنساني الخاص بتخفيض معدلات الوفيات؛ ومن ثم أعطيت الترتيب الأول ، فالتالي حتى الوصول الى الترتيب رقم ٢٢ للمحافظة ذات الوضع الأسوأ .

٥- المحافظة ذات النسبة الأعلى للهجرة تعتبر محافظة ذات وضع ديموجرافي وتنموي أفضل يؤدي لجذب السكان من المحافظات الأخرى إليها؛ ومن ثم أعطيت الترتيب الأول ، فالتالي حتى الوصول الى الترتيب رقم ٢٢ للمحافظة ذات الوضع الأسوأ .

٦- تم تجميع تراتيب العوامل الديموجرافية والحصول على المتوسط الحسابي لها للحصول على الدليل الديموجرافي .

٧- ترتيب المحافظات وفقاً للدليل الديموجرافي .

٢- ٢- ٢ مقارنة ترتيب المحافظات وفقاً للدليل الديموجرافي بالترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية:

يمكن تقسيم المحافظات وفقاً للوضع الديموجرافي منعكساً بترتيبها وفقاً للدليل الديموجرافي الى ثلاث مجموعات كما يلي :

- ١- محافظات جيدة الوضع الديموجرافي وتشمل محافظات: الجيزة - القليوبية - أسوان - البحيرة - كفر الشيخ - السويس - بور سعيد .
- ٢- محافظات متوسطة الوضع الديموجرافي وتشمل محافظات: القاهرة - الغربية - قنا - المنيا - الأقصر - الإسماعيلية - الإسكندرية.
- ٣- محافظات منخفضة الوضع الديموجرافي وتشمل محافظات: أسيوط - الفيوم - سوهاج - الدقهلية - بني سويف - المنوفية - دمياط .

كما يمكن تقسيم المحافظات وفقاً للوضع التنموي منعكساً بترتيبها وفقاً لدليل التنمية البشرية الى ثلاث مجموعات كما يلي :

- ١- محافظات جيدة الوضع التنموي وتشمل محافظات: القاهرة - الإسكندرية - بور سعيد - السويس - دمياط - الإسماعيلية - الغربية .
- ٢- محافظات متوسطة الوضع التنموي وتشمل محافظات: الأقصر - كفر الشيخ - الشرقية - المنوفية - الدقهلية - الجيزة - القليوبية - أسوان.
- ٣- محافظات منخفضة الوضع التنموي وتشمل محافظات: أسيوط - الفيوم - سوهاج - المنيا - بني سويف - قنا - البحيرة .

ويلاحظ من التقسيم السابق؛ إختلاف الترتيب وفقاً لكل من الدليلين في غالب المحافظات، فلم تتفق سوى محافظتي بور سعيد والسويس من حيث إنتمائهما لمجموعة المحافظات جيدة الترتيب سواء من حيث الوضع التنموي أو الوضع الديموجرافي. بينما إختلفت مجموعة المحافظات التي صنفت على أنها متوسطة من حيث الوضع التنموي كلية عن مجموعة المحافظات المصنفة كمتوسطة من حيث الوضع الديموجرافي . في الوقت الذي ظهر فيه إتفاق أربع محافظات من الوجه القبلي على الإحتفاظ بوضع منخفض تنموياً وديموجرافياً وهم محافظات: بني سويف، والفيوم، وسوهاج ، وأسيوط .

٢ - ٣ السمات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات :

تتأثر الخصوبة وبالتالي معدلات النمو السكاني في أي مجتمع بسماته الاقتصادية والاجتماعية . وقد قام عدد كبير من الباحثين بمحاولات للتعرف على شكل العلاقة بين معدلات النمو السكاني الناتجة عن زيادة معدلات الخصوبة وهذه الخصائص وقوة تأثير كل منها. من المتوقع أن يكون للسمات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة بالدرجة الأولى ثم المتعلقة بالزوج والأسرة ومحيط الأسرة أثر على العوامل الديموجرافية المؤدية للنمو السكاني. لذلك حددت الدراسة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة مثل؛ نسبة أمية الإناث (١٠ سنة +) ، نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى، نسبة العمالة بأجر (من الإناث اللاتي أعمارهن أكبر من ١٥ سنة) ، كنسبة من القوى العاملة، نسبة مشاركة الإناث بالمجالس المحلية، نسب الإناث رؤساء الأسر في المحافظات . أما العوامل المتعلقة بالأسرة ومحيط الأسرة عموماً فتشمل؛ معدل وفيات الرضع، نسبة الأمية لإجمالي السكان، متوسط نصيب الفرد من الدخل، ونسبة التحضر في المحافظة.

وما سبق عبارة عن مجموعة من العوامل التي يتعرض لها السكان ومن المتوقع أن هذه العوامل أو بعضها تؤثر بشكل أو بآخر على العوامل الديموجرافية إما مباشرة أو من خلال المتغيرات الوسيطة والتي من أهمها العمر عند الزواج الأول وانتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة، والتعرض لحالات وفيات الأطفال أو الرضع والإجهاض، أو عن طريق تفاعلها مع بعضها . وقد اشار (Bongaarts , 1978) بأن المتغيرات الوسيطة التي لها تأثير مباشر على الخصوبة تتمثل في الزواج في سن مبكر والرضاعة الطبيعية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والإجهاض .

ويهتم الجزء التالي بإستعراض بعض تلك السمات .

٢-٣-١ نسب أمية الإناث (١٠ سنوات فأكثر) :

يبلغ متوسط نسبة أمية الإناث على مستوى الجمهورية وفقاً لتعداد ١٩٩٦ ، نحو ٣٧,٢ ٪، وتتباين تلك النسبة من محافظة لأخرى . فكما يوضح جدول (٢)؛ تتدنى نسبة أمية الإناث الى (١٩,٥ ٪، ٢١,٧ ٪، ٢٣,٢ ٪، ٢٣,٥ ٪، ٢٣,٩ ٪، ٢٤,١ ٪ بالتتابع) في محافظات بورسعيد، السويس، القاهرة، الإسكندرية، الجيزة ، ودمياط على التوالي. وترتفع قليلاً لتصل الى (٢٩ ٪، ٣٠,٣ ٪، ٣٣,٦ ٪، ٣٣,٨ ٪، ٣٦,١ ٪ بالتتابع) في محافظات : الإسماعيلية، أسوان، الغربية، الدقهلية، والمنوفية على التوالي . ولا تتفق ما تظهره بيانات محافظات القاهرة والسويس والإسماعيلية؛ حيث تنخفض فيهم

معدلات أمية الإناث وفي نفس الوقت ترتفع معدلات المواليد عن المتوسط القومي؛ بالرغم مما تؤكدته العديد من الدراسات مثل Neupert⁷، بأن إرتفاع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة يؤدي لإنخفاض الخصوبة !!.

وترتفع نسب أمية الإناث في محافظات : الشرقية، قنا، البحيرة، أسيوط، سوهاج، الفيوم، بني سويف، والمنيا؛ حيث تصل لنحو (٣٩ ٪، ٤٥،٤ ٪، ٤٥،٨ ٪، ٤٩ ٪، ٥٠ ٪، ٥٠،١ ٪، ٥٢،٢ ٪، ٥٢،٩ ٪ بالتتابع) ، وأيضاً نجد هنا نتائج غير متوقعة حيث تزداد نسب الأمية في محافظات البحيرة والمنيا وسوهاج وقنا وأسوان في الوقت الذي تنخفض فيه معدلات المواليد بها عن المتوسط القومي .

٢-٣-٢ نسب الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى :

بن عزون و السقاف^٨ أشارا لأن، تعليم المرأة له أهمية في تأخير وقوع الإنجاب المبكر ، حيث أن المرأة المتعلمة لا تفكر كثيراً بالزواج المبكر وبالتالي يتأخر عندها سن الزواج ، ويكون عندها عدد اقل من الأطفال بالمقارنة مع المرأة الأمية أو المرأة التي نالت قسطاً متواضعاً من التعليم .كما أشارت شتيوي^٩، في دراستها عن محددات الخصوبة في تونس، إلى أن النساء الأميات والحاصلات على التعليم الابتدائي يكون لديهن في المتوسط على التوالي ١،١٤ ، ١،٢٢ طفلاً إضافياً بالمقارنة مع النساء الحاصلات على التعليم الثانوي أو أعلى . فكلما كانت المرأة متعلمة أكثر كلما قلت خصوبتها؛ أي أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين مستوى تعليم المرأة وخصوبتها . يبلغ متوسط نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى في جمهورية مصر العربية نحو (٣٥،٥ ٪)؛ وتشير بيانات جدول (٢) الى أن نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل مناظر في جميع المحافظات الحضرية وغالبية محافظات الوجه البحري قد فاقت تلك النسبة فيما عدا محافظات : البحيرة ، كفر الشيخ، والشرقية (٢٦،٨ ٪، ٣١،٨ ٪، ٣٣ ٪ بالتوالي). بينما تدنت بشدة النسب المقابلة في جميع محافظات الوجه القبلي ما عدا محافظتي الأقصر (٣١ ٪) وأسوان (٣٣ ٪)؛ حيث بلغت (في سوهاج ١٩،٣ ٪، المنيا ٢٠،١ ٪، في بني سويف ٢٠،٧ ٪،

⁷ Neupert, R.(1992). Mongolia: Recent demographic trends and implications, *Asia-Pacific Population Journal*,7(4): 3-24. as cited in: Elmekdad,2007.

^٨ سليمان بن عزون وطي السقاف (2007). المحددات الثقافية والاجتماعية للزواج المبكر وبدء الإنجاب في اليمن ، مجلة حولية الآداب، جامعة عدن(اليمن)، (4): 291-230 كما جاء بموقع الإنترنت. <http://www.ulum.nl/d157.html>
^٩ نوال شتيوي، دراسة محددات الخصوبة في تونس، بحوث المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والمكان ، 13-16 مايو ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، (2006).

قنا ٢١,٧ ٪، الفيوم ٢٢,٥ ٪، ووصلت في أسيوط الى ٢٣,١ ٪؛ وتتوافق تلك النتائج مع عديد من الأدبيات كما سبق الذكر حيث ترتفع معدلات المواليد في المحافظات التي أظهرت إنخفاض في نسب الإناث الحاصلات على مؤهل لا يقل عن المتوسط بها عن المتوسط القومي فيما عدا محافظة المنيا التي يقارب معدل المواليد بها المتوسط القومي .

٢-٣-٣ نسبة الإناث العاملات بأجر :

تشير العديد من الدراسات الى أن النساء العاملات يملن الى انجاب عدد قليل من الأبناء ليتمكن من رعايتهم رعاية جيدة في ظل توزيع مجهوداتهن بين مسؤوليات متعددة تجاه العمل والمنزل والاطفال. ولكن بيانات جدول (٢) لا تؤيد تلك الإشارة؛ حيث لم توضح البيانات أن المحافظات ذات النسب الأدنى في المشاركة بأعمال مقابل أجر يقابلها أدنى معدلات للمواليد . وبالرغم من أن نسبة الإناث في الشريحة العمرية للقوة العاملة (١٥ - ٦٤ سنة) تصل لنحو ٥١ ٪ نجد أن نسب مشاركتهن بالعمل مقابل أجر ضئيلة للغاية في جميع المحافظات لم تتعد في أحسن الأحوال ٢٨ ٪ من القوة العاملة النسائية في محافظة بورسعيد . وأظهرت محافظات الصعيد نسب متدنية لمشاركة الإناث في العمل مقابل أجر (٢,٩ ٪) في محافظة الأقصر، (٤,٤ ٪) في محافظة المنيا ، (٤,٥ ٪) في محافظة قنا.. تشير تلك البيانات لضرورة الإهتمام وخلق فرص عمل للإناث حتى يساعد ذلك على تحقيق الأمن الإقتصادي للأسرة وللرأة، خاصة وأن البيانات تشير الى أن "نحو ١٧ ٪ من الأسر تعولها امرأة"^{١٠}، معظمهن يحتجن الى كل الأتوات والوسائل التي يمكن أن تساعدن على أن تعبرن بأسرهن الى بر الأمان.

٢-٣-٤ نسب مشاركة الإناث بالمجالس المحلية :

لا شك أن المشاركة السياسية الفاعلة للرأة التي تدفعها لترشيح نفسها للمشاركة بالمجالس المحلية تعتبر دليلاً على إرتفاع الوعي والمستوى المعرفي والثقافي لديها، ويتوقع المرء أن ينعكس ذلك على تفضيلها لأسرة صغيرة العدد تحظى بالرعاية والإهتمام اللازم ليصبح أفرادها من الناجحين والمرموقين في المجتمع . تشير بيانات جدول (٢) الى أن أعلى نسب المشاركة بعضوية المجالس المحلية توجد في محافظات: القاهرة (١٠,٧ ٪) ، السويس (٩,٤ ٪) ، بورسعيد (٨,٦ ٪) ، الشرقية (٨,٥ ٪) ، القليوبية والبحيرة (٧,٩ ٪) ، الإسكندرية (٧,٣ ٪) ، الدقهلية (٦ ٪) ، بينما تراوحت نسب

^{١٠} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، "وضع المرأة والرجل في مصر"، ٢٠٠٩ .

مشاركة الإناث في عضوية المجالس المحلية بباقي المحافظات ما بين (١ ٪ في محافظة قنا) ، و ٥,٦ ٪ في محافظة بني سويف .

٢-٣-٥ نسب رؤساء الأسر من النساء :

المرأة التي ترأس الأسرة إما أن تكون أرملة -أو مطلقه - أو زوجة لمرضى بمرض مستعصي - أو زوجة لعاجز عاجز كلي أو جزئي -أو زوجة سجين - أو زوجة مهجورة العائل - أو غير متزوجة وتعمل إخوتها... وغالبية هؤلاء النساء يعشن في ظروف إقتصادية وإجتماعية متدهورة . وتشير البيانات الوصفية الموضحة بجدول (٢) الى أن نسب رؤساء الأسر من النساء في محافظات : سوهاج ، وقنا ، وأسيوط ، والفيوم تصل الى نحو (١٧,٩ ٪ ، ١٧,٣ ٪ ، ١٥,٣ ٪ بالتتابع) وهي محافظات تعاني من تنني الخصائص الإجتماعية والإقتصادية بوجه عام والمتعلقة بالإناث بوجه خاص . ذلك في الوقت الذي تراوحت فيه النسب المناظرة بباقي المحافظات ما بين ١٠,٥ ٪ الى ١٥,٦ ٪ .

٢-٣-٦ معدلات وفيات الرضع :

مؤشر معدل وفيات الرضع عبارة عن عدد الأطفال اللذين توفوا قبل أن يتموا السنة الأولى من العمر منسوباً إلى إجمالي عدد المواليد أحياء خلال نفس السنة. ويؤكد عديد من الباحثين أن وفيات الرضع أحد أهم العوامل المؤثرة في تركيب السكان فضلا عن أن حدوثها يمثل هدراً للموارد البشرية. كما تعتبر معدلات وفيات الرضع والأطفال من المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية في المكان ، كما أن تحسين تلك المعدلات يرتبط إيجابياً بمعدلات الخصوبة . حيث أشار حسن^{١١} ، في دراسة محدّدت الخصوبة ووفيات الأطفال في مصر ، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، إلى أن متغير وفيات الأطفال يلعب دوراً أساسياً في تفسير التغيرات في الخصوبة في مصر . ويفسر هذا المتغير ٧٣ ٪ من التغير في الخصوبة ($R^2 = 0.73$) وبإضافة متغير تعليم الأم إلى معادلة الانحدار فإن معامل التحديد (R^2) ارتفع إلى ٨٣ ٪ ، وخلص الى أن ذلك يعني بأن المتغيرين؛ وفيات الأطفال وتعليم الأم يفسران ٨٣ ٪ من التغير في الخصوبة .

^{١١} شفيق حسن: عوامل اختلافات الخصوبة بين البلاد العربية، بحوث المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والسكان، 13-16 مايو ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، (2006).

وقد إنخفض معدل وفيات الرضع في مصر من ٧٣ إلى ٢٥ لكل ألف مولود خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ محققا نسبة إنخفاض قدرها ٦٦ %^{١٢}. ويتضح من جدول (٢)، أن محافظات؛ دمياط (١١,٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي)، البحيرة (١٢,٢)، كفر الشيخ (١٣,٦)، الجيزة (١٥,٦)، هم أقل المحافظات معاناة من وفيات الرضع .. بينما محافظات؛ أسيوط (٣٩,٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي) والمنيا (٣١,٣)، والقاهرة (٣٠,٦)، وبني سويف (٢٨,٩)، وسوهاج (٢٧,٦) بهم أعلى معدلات وفيات رضع، وقد لايعكس ذلك الواقع الحقيقي في بعض المحافظات، كأن يتم تسجيل وفيات الرضع في محافظات أخرى غير محافظات إقامة الوالدين الطبيعية، لا سيما في محافظتي القاهرة وأسيوط حيث توجد كليات للطب ومستشفيات جامعية.

٢-٣-٧ نسبة الأمية لإجمالي السكان :

أشارت شتيوي^{١٣}، في دراستها عن محددات الخصوبة في تونس، إلى إن النساء الأميات أو الحاصلات على التعليم الابتدائي يكون لديهن في المتوسط عدد أعلى من الأطفال بالمقارنة مع النساء الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى. كما ذكر الشياح وعابنة^{١٤}؛ وجود علاقة عكسية ما بين المستوى التعليمي (للزوجة والزوج) وعدد الأطفال المرغوب فيهم. وأنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج والزوجة كلما قل عدد الأطفال المرغوب فيهم.

تبلغ نسبة الأمية لإجمالي السكان بمصر ٢٩,٦ وفقاً لتعداد ١٩٩٦، وتوضح البيانات أن نسب الأمية تتفاوت بين المحافظات حيث تصل الى أنها في محافظتي بورسعيد والسويس (١٦,٤٪، ١٧,١٪)، بينما تقترب من ١٩,٥ ٪ في محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة، وتصل لنحو ٢٢,٤ ٪ في دمياط، و ٢٢,٨ ٪ في الإسماعيلية، والى ٢٣ ٪ في أسوان، و ٢٥,٩ ٪ في الغربية، ونحو ٢٧,٥ ٪ في المنوفية والقليوبية، وحوالي ٢٧,٩ ٪ في الدقهلية والأقصر. ثم ترتفع في الشرقية لتصل الى ٣٢,٢ ٪، والى ما يقارب ٣٤,٥ ٪ في محافظتي كفر الشيخ وقنا، والى ٣٦,٧ ٪ في البحيرة، ثم الى ٣٨,٥ ٪ في سوهاج، و ٣٩,١ في أسيوط. بينما تصل نسبة الأمية الى أقصاها في محافظات بني سويف والفيوم والمنيا (٤٠,٥ ٪، ٤٠,٩ ٪، و ٤١,٣ على التوالي).

^{١٢} المسح السكاني الصحي، مصر، ٢٠٠٨.

^{١٣} نوال شتيوي، دراسة محددات الخصوبة في تونس، مصدر سابق.

^{١٤} أحمد الشياح ورائد عابنة (2001). برامج تنظيم الأسرة والعوامل المؤثرة عليها معالة دراسية لمحافظة اريد، أبحاث اليرموك (الاردن)، 17 (1) 183-209، كما جاء بدراسة علي أحمد السقا، الخصوبة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، مجلة علوم إنسانية، المنة السابعة: العدد ٤٠: شتاء ٢٠٠٩.

ويقابل الزيادة في نسبة الأمية زيادة في معدلات المواليد في محافظات بني سويف والفيوم وأسيوط، بينما لم توضح البيانات نمونجاً مماثل بالنسبة لمحافظة مثل الإسماعيلية التي لا ترتفع بها نسب الأمية بشدة ومع ذلك لديها أعلى معدلات للمواليد على مستوى الجمهورية؛ أو لمحافظة مثل محافظة المنيا حيث يوجد بها أعلى نسب للأمية ومع ذلك تنخفض بها معدلات المواليد عن المتوسط القومي.

٢-٣-٨ متوسط نصيب الفرد من الدخل (من الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار) :

يشير Schoemaker^{١٥} الى أن النساء الفقيرات يكون لديهن ميل الى تكوين الأسر الكبيرة العدد كنوع من الضمان الاجتماعي، ويكن أقل إستخداماً لوسائل تنظيم الاسرة مقارنة بالنساء الأحسن حالاً نوات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأعلى . بينما يرى حسن^{١٦} في دراسته عن عوامل إختلافات الخصوبة بين البلدان العربية ، بإستخدام طريقة الإنحدار المتعدد ، أن متغير الدخل لا يؤثر مباشرة في تخفيض الخصوبة بل من خلال علاقته الموجبة القوية مع التعليم والصحة والتحضر .

ولا شك أن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار يعتبر الى حدٍ مقبول تعبيراً عن المستوى الاقتصادي ؛ كما يعبر عن متوسط دخل الفرد، الذي بالتالي يؤثر على مؤشرات كثيرة أخرى متعلقة بالإنسان مثل؛ القدرة الشرائية، القدرة على الحصول على الغذاء الجيد والكافي، القدرة على الحصول على مستوى تعليمي جيد ، القدرة على الحصول على العلاج والخدمات الصحية جيدة المستوى ؛ بالرغم مما للمتوسطات من عيوب أخرى أهمها تأثير القيم الشديدة التطرف على قيمة المتوسط نفسه.

وتشير البيانات الوصفية بجدول (٢) الى أن؛ أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحظى به سكان محافظة بور سعيد (٩٠٧٠,٣ جنيه)، ثم القاهرة (٧٦٢٢,٦ جنيه)، فمحافظة السويس (٦٨٦٤,٩ جنيه)، ثم تأتي محافظة الإسكندرية في الترتيب الرابع (٦٠٤٧,٤ جنيه)، ويليهها محافظة دمياط (٤٦٨٦,٢ جنيه سنوياً). كما يتضح أن أدنى المحافظات دخلاً هم محافظات؛

^{١٥} Schoemaker,J.(2005).Contraceptive use among poor in Indonesia , *International Family Planning Perspectives*, 31(4):106- 114. United Nations(2005).Human development report, New York ,USA.

^{١٦} شفيق حسن، "عوامل إختلافات الخصوبة بين البلاد العربية"، بحوث المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والسكان، 13-16 مايو ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، (2006).

سوهاج(٢٤٥٧,٦ جنيه) التي تأتي في الترتيب الأخير، و يليها بني سويف (٢٤٩٧,٣ جنيه)، ثم الفيوم (٢٧٠٨,٥ جنيه). ويتضح من البيانات التفاوت الشديد في متوسط الدخل بين محافظة بور سعيد ومحافظة القاهرة التي تليها في الترتيب، وبين محافظة بور سعيد ومحافظة سوهاج أو بني سويف التي يقرب متوسط دخل الفرد فيهما من ربع قيمة متوسط دخل الفرد بمحافظتي بور سعيد، مما يوضح التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والإختلافات الواضحة بين الدخل بين المحافظات المصرية . ولا تشير البيانات الى أن زيادة متوسط الدخل يكون مصحوباً دائماً بإنخفاض أعداد المواليد؛ وإن كانت تشير الى ملازمتها في الغالب لزيادة معدلات الهجرة الداخلية.

٢-٣-٩ نسبة السكان الحضر بالمحافظة :

ذكر شفيق^{١٧} تأثير التحضر والتعليم والصحة على خفض مستويات الخصوبة ، كما أشار Neupert^{١٨} الى أن أهم العوامل المؤثرة على إنخفاض الخصوبة هي التحضر ، ارتفاع معدل المعرفة بالقراءة والكتابة ، انخفاض معدل الوفيات الرضع ، التصنيع ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي .

وتوضح بيانات جدول (٢)؛ أن ٢١,٣ ٪ من إجمالي سكان الحضر بمصر هم من سكان العاصمة، و١٣ ٪ من سكان الإسكندرية، ونحو ٩,٢ ٪ من سكان الجيزة ، وحوالي ٦,١ ٪ من سكان القليوبية أي أن المحافظات الأربع المذكورة تستأثر بنحو نصف السكان الحضر المقيمين بجمهورية مصر العربية. وتتراوح نسب السكان الحضر بباقي المحافظات ما بين أقل من واحد في المائة بمحافظتي الأقصر وأقل من ٥ ٪ بمحافظتي الدقهلية .

ولا تتفق معدلات التحضر العالية بمحافظتي القاهرة مع إرتفاع معدلات المواليد التي قد ترجع لإنتشار العشوائيات بها بساكنيها ذوي الأصول الريفية والمستويات الإجتماعية والإقتصادية المتدنية.

^{١٧} شفيق حسن، ٢٠٠٦، مرجع سابق

^{١٨} Neupert, R.(1992). Previously mentioned review.

جدول (٢) السمات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات^{١٩}

المحافظات	نسبة الأمية إناث (١٠ سنة +)	نسبة الأمية ذكور	نسبة الإناث المشاركة	نسبة رؤساء الأسر من النساء %	معدل ولدت الرضع (لـ ١٠٠٠)	نسبة الأمية لإجمالي السكان	القرد من الدخل متوسط نصيب	نسبة السكان الحضر
القاهرة	٢٣,٢	٤٨,٩	١٧,١	١٠,٧	٣٠,٦	١٩,٣	٧٦٢٢,٦	٢١,٣
الإسكندرية	٢٣,٥	٤٣,٦	٨,٧	٧,٣	١٢,٨	١٩,٤	٦٠٤٧,٤	١٣
بور سعيد	١٩,٥	٥٢,١	٢٨,١	٨,٦	١٤,٤	١٦,٩	٩٠٧٠,٣	١,٨
المويس	٢١,٧	٤٤,٥	١٦,١	٩,٤	١٥,٤	٢٠,٠	٦٨٦٤,٩	١,٦
دمياط	٢٤,١	٤١,١	١٠,٤	٣,٩	١٤,٦	١١,٥	٤٦٨٦,٢	١,٤
الدقهلية	٣٣,٨	٣٨,٥	١٠,٥	٦	١٥,٤	١٧,٥	٣٢٧٨,٨	٤,٤
الشرقية	٣٩,٦	٣٣	١٠,٩	٨,٥	١٣,١	١٨,٧	٣١٣٥,١	٣,٩
القليوبية	٣٤,٦	٣٥,٥	١٣,٤	٧,٩	١١,٢	١٦,٦	٤٠٤٢,٢	٦,١
كفر الشيخ	٤٢,٧	٣١,٨	٩,٠	٤,٥	١٢,١	١٣,٦	٣٧٧٦,٧	١,٩
الغربية	٣٣,٦	٣٨,٨	١١,٨	٣,٩	١٢,٩	١٧,٨	٣٩٨٤,٥	٣,٨
المنوفية	٣٦,١	٣٦,٨	١١,٨	٤,٩	١٢,٥	١٦,٦	٣١٥٨,٢	٢,١
البحيرة	٤٥,٨	٢٦,٨	٥,٠	٧,٩	١٠,٥	١٢,٢	٣٥٠٣,٠	٢,٩
الإسماعيلية	٢٩	٣٧,٩	٢١,٤	٤,٧	١٣,٥	١٨,٩	٤٤٩٠,٠	١,٤
الجيزة	٢٣,٩	٤٧,٢	٨,٩	٥	١١,٣	١٥,٢	٤٦١٣,٠	٩,٢
بني سويف	٥٢,٢	٢٠,٧	٧,٥	٥,٦	١٥,٣	٢٨,٩	٢٤٩٧,٠	١,٧
الفيوم	٥٠,١	٢٢,٥	٧,١	٢,٦	١٤,٩	٢٥,٤	٢٧٠٨,٠	١,٨
المنيا	٥٢,٩	٢٠,١	٤,٤	٣,٨	١٣,٩	٣١,٢	٢٩٣٥,٠	٢,٥
أسيوط	٤٩	٢٣,١	٧,١	٢,٩	١٥,٣	٣٩,١	٢٢٥٥,٠	٢,٩
سوهاج	٥٠	١٩,٣	٥,٥	١,٤	١٧,٩	٢٧,١	٢٤٥٧,٠	٢,٦
قنا	٤٥,٤	٢١,٧	٤,٥	١	١٧,٣	٢٦,٠	٢٩٤٦,٠	٢
أسوان	٣٠,٣	٣٣	٧,٨	٣,٤	١٨,٥	٢٦,١	٣٥٨٣,٠	١,٦
الأقصر	٣٥,٨	٣١	٢,٩	٢,٨	١٣,١	٢٣,٢	٢٨٧١,٠	٠,٧

^{١٩} تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، جداول مختلفة ، البيان عن عام ٢٠٠٤ .

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد السكان عام ٢٠٠٦ .

** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وضع المرأة والرجل في مصر ٢٠٠٩ .

الفصل الثالث

علاقات الارتباط بين المتغيرات وتفسير أهم المؤشرات الديموجرافية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية

٣-١ مقدمة :

يهتم الجزء الحالي من الدراسة باختبار العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام المحافظات كوحدات للتحليل حيث تم حساب معاملات الارتباط البسيط بين العوامل الديموجرافية ؛ معدل المواليد الخام، معدل الوفيات الخام، وصافي الهجرة الى المحافظة، وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة المتمثلة في ؛ نسبة أمية الإناث للإناث ١٠ سنوات فأكثر، نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى، نسبة عمالة الإناث بأجر كنسبة من قوة عمل الإناث للأعمار ١٥ سنة فأكثر، نسبة مشاركة الإناث بعضوية المجالس الشعبية المحلية، و نسبة رؤساء الأسر من الإناث. وكذلك المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع مثل؛ معدل وفيات الرضع، نسبة الأمية لإجمالي السكان، متوسط نصيب الفرد من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار)، ونسبة السكان الحضر؛ بهدف الوقوف على كل من إتجاه وقوة العلاقة القائمة.

٣-١-١ العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة :

يستخدم تحليل الارتباط لوصف قوة وإتجاه العلاقة المباشرة بين متغيرين. مع الأخذ في الاعتبار أن وجود علاقة ارتباط بين متغيرين لا تعني أن أحدهما هو سبب حدوث الآخر؛ من الممكن أن يكون الحال هكذا ولكنه ليس بالضرورة؛ كما يمكن أن يكون أحدهما وسيط لحدوث متغير آخر. بإجراء تحليل الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة (جدول ٣)، إتضح ما يلي :

- عدم وجود علاقة ارتباط بين معدل المواليد الخام كمؤشر ديموجرافي يؤثر مباشرة على التغير في معدلات الزيادة السكانية وبين أي من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة؛ (نسبة أمية الإناث الأكبر من ١٠ سنوات - نسبة الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى من إجمالي الإناث - نسبة العاملات مقابل أجر من إجمالي النساء في الفئة العمرية للقوة العاملة - نسبة

مشاركة الإناث بعضوية المجالس المحلية - نسبة النساء رؤساء الأسر. وإن ثبت وجود ارتباط قوي سالب بين المتغيرات المفسرة التالية: أمية الإناث وبين العمل مقابل أجر والمشاركة السياسية للإناث، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل بالمحافظة . كما توجد علاقة ارتباط قوية موجبة بين نسبة أمية الإناث وإجمالي الأمية . كما وجدت علاقة ارتباط قوية موجبة بين حصول الإناث على مؤهل متوسط أو أعلى ومشاركة الإناث في المجالس المحلية ومعدلات وفيات الرضع .

- عدم وجود علاقة ارتباط بين متغير معدل الوفيات الخام كمؤشر ديموجرافي يؤثر مباشرة على التغير في معدلات الزيادة السكانية وبين أي من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمرأة سابقة الذكر. وإن كانت هناك علاقات ارتباط قوية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كما ذكر بالفقرة السابقة .

- وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين متغير صافي الهجرة الى المحافظة كمؤشر ديموجرافي يؤثر مباشرة على التغير في معدلات الزيادة السكانية وبين نسبة أمية الإناث في المحافظة وقد يرجع ذلك لإنتشار الأمية وأميه الإناث على وجه الخصوص، في المحافظات متدنية الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي لا تصبح مثل تلك المحافظات جاذبة للهجرة اليها من المحافظات الاخرى .

- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين متغير صافي الهجرة الى المحافظة وبين نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى في المحافظة ؛ وقد يمكن إعزاء ذلك لعكس ما ذكر بالفقرة السابقة، فالإناث يتعلمن ويحصلن على مؤهلات في المحافظات التي يرتفع الإهتمام فيها بتحسين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، ويزداد فيها الوعي والرغبة في تحسين الوضع. وقد يرجع ذلك نتيجة لأن الهجرة عادة ما تكون إنتقائية يسمح أن يقوم بها الأفراد الذين تتوفر بهم الخصائص اللازمة لتعمير مكان المقصد، وبالتالي غالباً سيكون المهاجرون على قدر من التعليم، وعند إصطحابهم لزوجاتهم وبناتهن سيكن أيضاً من الحاصلات على قدر من التعليم في معظم الأحوال .

- وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين متغير صافي الهجرة الى المحافظة وبين نسبة الإناث العاملات مقابل أجر من إجمالي الإناث في سن العمل بالمحافظة . الإناث العاملات مقابل أجر غالباً حاصلات على قدر من التعليم، لديهن درجة عالية من الوعي والرغبة في تحسين الأوضاع وتحقيق مستويات معيشة أفضل لأسرهن مما قد يدفعهن لتشجيع أزواجهن للهجرة الى محافظات

بها فرص عمل أوسع وأفضل ومستويات معيشة أعلى، وعندما يصبحون يشاركون بدورهم في العمل لزيادة دخل الأسرة وتحسين أوضاعها .

- وجود علاقة إرتباط معنوية موجبة بين متغير صافي الهجرة الى المحافظة وبين نسبة الإناث العضوات بالمجالس المحلية؛ مما لاشك فيه أن المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة التي توصلها الى ترشيح نفسها والمنافسة مع باقي المرشحين للفوز بعضوية المجلس المحلي يكمن خلفها قدر من التعليم والثقافة والوعي بالحقوق والواجبات . وقد يرجع السبب الى أن المجتمعات الجاذبة للهجرة تقل فيها الأفكار التقليدية النمطية الجامدة التي تعوق مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة، وتبعد عن العصبية والتفكير القبلي الذي يقسم تلك العضويات بين ذكور القبائل أو العائلات الكبرى بالمحافظة مما يتيح للمرأة الفرصة للمشاركة .

٣-١-٢ العلاقة بين العوامل الديموجرافية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع :

بإجراء تحليل الإرتباط البسيط بين العوامل الديموجرافي (معدل المواليد الخام - معدل الوفيات الخام - صافي الهجرة الى المحافظة) ، وبين العوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع مثل؛ معدل وفيات الرضع، نسبة الأمية لإجمالي السكان، متوسط نصيب الفرد من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار)، ونسبة السكان الحضر أوضحت النتائج (جدول ٣) ما يلي :

- عدم وجود علاقة إرتباط بين مؤشر معدل المواليد الخام وأي من العوامل الإقتصادية والإجتماعية المتعلقة بالأسرة والمجتمع .
- وجود علاقة إرتباط معنوية موجبة بين معدل الوفيات الخام ونسبة سكان الحضر بالمحافظة؛ وقد يرجع ذلك لأنه كما سبق الذكر فإن السكان الحضر يتواجدون بنسب مرتفعة في المحافظات الكبرى مثل القاهرة ، الإسكندرية، الجيزة، القليوبية ؛ حيث الجامعات والمستشفيات التعليمية والصروح الطبية الكبرى وبالتالي يلجأ اليها كل من يعاني من أمراض مستعصية وفي حالات متأخرة في كثير من الأحيان وبالتالي عند حدوث وفاة بأماكن تقديم الخدمة الطبية المذكورة يتم تسجيل المتوفين في أماكن حدوث الوفاة مما يرفع من معدلات الوفيات الخام بتلك المحافظات، كذلك تكثر الحوادث التي تؤدي للوفاة في مثل تلك المحافظات نتيجة لدرجة التحضر الأعلى وإيقاع الحياة الأسرع مما قد يرفع من معدلات الوفيات بها .

- وجود علاقة إرتباط معنوية سالبة بين نسبة الأمية لإجمالي السكان و صافي الهجرة الى المحافظة وقد يرجع ذلك كما سبق الذكر بسبب أن الهجرة إنتقائية فترحب محافظات المقصد بالمهاجرين ذوي الخصائص البشرية الجيدة التي تساعد على الإرتفاع بالخصائص السائدة بمحافظات المقصد ، بينما المهاجرين الأميين الذين لا يملكون مهارات إنتاجية متميزة تتوافق مع التقدم والتطور المتسارع سوف يلفظون بسرعة للعودة الى محافظات المنشأ الخاصة بهم .

جدول (٣) مصفوفة الارتباط بين العوامل الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية

نسبة الحضر السكان	متوسط النسبة من الدخل تصنيف	نسبة إجمالي السكان الأمية	معدل الرضع وليد	نسبة الأم رؤساء	نسبة مشاركة بالمجلس مشركة	نسبة باجر العاملات	نسبة مؤهل متوسط الحاصلات	نسبة أمية الإناث +١٠	صافي الهجرة	معدل الوفيات	معدل المواليد	من
٠,٠٢٤	٠,٠٠٣	٠,١٥١	٠,٠٧٩	٠,٠١٤	٠,٠٣٩	٠,٢٦٥	٠,٠٣٤	٠,١٥١	٠,١٦٠	٠,٢٢٨	١,٠٠	معدل المواليد
٠٠,٠٦١٩	٠,٣٩٩	٠,٣٤١	٠,٣٩٧	٠,١٨٥	٠,٢٥٦	٠,١٩٥	٠,٣٥٢	٠,٣٤١-	٠,٠٢١	١,٠٠	٠,٢٢٨	معدل الوفيات
٠,٠٠٢	٠٠,٠٧٤١	٠٠,٠٦٤٣-	٠,٢٦٩	٠,٠٦٦	٠٠,٠٥٣٨	٠٠,٠٨٢٧	٠٠,٠٦٠٦-	٠٠,٠٦٣١-	١,٠٠	٠,٠٢١	٠,١٦٠	صافي الهجرة
٠,٣٩٧	٠٠,٠٨١٤-	٠٠,٠٩٩٣	٠,٤٤٢	٠,١١٩	٠,٠٥٣١-	٠٠,٠٦٦١-	٠٠,٠٩٥٩-	١,٠٠	٠٠,٠٦٤٣-	٠,٣٤١-	٠,٠٩٧	نسبة أمية الإناث +١٠
٠,٤٧٤	٠٠,٠٨٤٥	٠٠,٠٩٤٥-	٠,٤٧٨-	٠,٢٦١	٠٠,٠٦٤١	٠٠,٠٧٢٥	١,٠٠	٠٠,٠٩٥-	٠٠,٠٦٠٦	٠,٣٦٢	٠,٠٣٤	نسبة الحاصلات على مؤهل متوسط
٠,١٦٦	٠٠,٠٧٨٧	٠٠,٠٦٥٩-	٠,٢٤٩	٠,٠٧٠	٠٠,٠٥٨٥	١,٠٠	٠٠,٠٧٢٥	٠٠,٠٦٦-	٠٠,٠٨٢٧	٠,١٩٥	٠,٢٦٥	نسبة العاملات باجر
٠,٠٥٢٣	٠٠,٠٦٩٦	٠,٠٥١٢-	٠,٢٧٧	٠,٣٥١	١,٠٠	٠,٥٨٥	٠٠,٠٦٤١	٠,٠٥٣-	٠٠,٠٥٣٨	٠,٢٥٦	٠,٠٣٩	نسبة مشاركة بالمجلس
٠,١٠٦	٠,٠٦٣	٠,٠٩٥	٠٠,٠٥٧٨	١,٠٠	٠,٣٥١-	٠,٠٧٠	٠,٢٦١	٠,١١٩	٠,٠٦٦-	٠,١٨٥	٠,٠١٤-	نسبة رؤساء الأمر
٠,١٦٣	٠,٢٤٤	٠,٤١٤	١,٠٠	٠٠,٠٥٧٨	٠,٢٧٧	٠,٢٩٤	٠٠,٤٧٨-	٠,٤٤٢	٠,٢٦٩-	٠,٣٩٧	٠,٠٧٩	معدل وفيات الرضع
٠,٣٨٤	٠,٨٠٣-	١,٠٠	٠,٤١٤	٠,٠٩٥	٠,٠٥١٢-	٠٠,٠٦٥٩-	٠٠,٠٩٤٥-	٠٠,٠٠٩٩	٠٠,٠٦٤٣-	٠,٣٤١-	٠,١٥١	نسبة الأمية لإجمالي السكان
٠,٤٦٨	١,٠٠	٠٠,٠٨٠٣-	٠,٢٤٤	٠,٠٦٣	٠٠,٠٦٩٦	٠٠,٠٧٨٧	٠٠,٠٨١٤	٠٠,٠٨١-	٠٠,٠٧٤١	٠,٣٩٩	٠,٠٠٣	متوسط نصيب الفرد من الدخل
١,٠٠	٠,٤٦٨	٠,٣٨٤	٠,١٦٣	٠,١٠٦	٠,٠٥٢٣	٠,١٦٦	٠,٤٧٤	٠,٣٩٧	٠,٠٠٢-	٠٠,٠٦١٩	٠,٠٢٤	نسبة السكان الحضر

٣-٢ تفسير أهم المؤشرات الديموجرافية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية :

يحاول المبحث الحالي توضيح العلاقة القائمة بين المؤشرات الديموجرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها الدراسة. حيث يهتم بالإجابة عن التساؤل الخاص عما إذا كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة بالدراسة يمكنها تفسير المؤشرات الديموجرافية التي تؤدي الى التغير في معدلات النمو السكاني ، وما حجم تأثير كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المفسرة على كل مؤشر من المؤشرات الديموجرافية.

حاولت الدراسة الإجابة عن تلك التساؤلات إحصائياً باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise multiple regression)، وتطبيق معادلة المربعات الصغرى. بتطبيق حزمة برامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وباعتبار المحافظة هي وحدة التحليل ، حيث يخبر الانحدار المتعدد عن مقدار التباين في المتغير (كل من المؤشرات الديموجرافية المحددة) التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالدراسة). ويعتبر تحليل الانحدار والانحدار المتعدد التدريجي أحد تقنيات الـ Data Mining ، حيث يسعى لإكتشاف المعلومات المخفية فيما وراء البيانات الظاهرة، وتحليل البيانات لإظهار العلاقات مع تقليل إمكانية وجود أخطاء لأقل درجة ممكنة. و يسعى تحليل الانحدار لدراسة العلاقات الداخلية بين المتغيرات بشكل أكثر تعمقاً؛ و يقوم تحليل الانحدار أساساً على الارتباط، بمعنى أنه من الضروري أن توجد علاقة ارتباط معنوية مباشرة تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة المفسرة. وبناءً على ذلك فقد إتضح من الجزء السابق بالدراسة أن معدل المواليد لا تربطه أي علاقات ارتباط مباشرة مع أي من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المفسرة ؛ وبالتالي لا يمكن إدخال أي من تلك العوامل في معادلة الانحدار لتفسير التباينات في معدلات المواليد .

وبتطبيق نموذج الانحدار المتعدد التدريجي على معدل الوفيات كمتغير تابع وباقي العوامل الاجتماعية والاقتصادية كمتغيرات مستقلة ، وجد أن نسبة سكان الحضر كمتغير مستقل يرتبط بشدة ارتباطاً معنوياً مع معدل الوفيات (معامل الارتباط ٠,٦١٩ عند درجة ثقة ٩٩ %)؛ ويتطبيق نموذج الانحدار المتعدد التدريجي وجد أن نحو ٣٥,٣ % (Adjusted R Square) من التغيرات في معدلات الوفاة يمكن عزائها لنسبة السكان الحضر بالمحافظة (جدول (٤)) . وهي نتيجة ذات دلالة إحصائية معنوية (sig=.002) .

جدول (٤) المتغير المفسر هو نسبة السكان الحضر.						
المتغير التابع	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig
معدل الوفيات	.619 ^a	.384	.353	.83729	12.445	.002

بينما تم إستبعاد باقي المتغيرات المستقلة : نسبة أمية الإناث للإناث ١٠ سنوات فأكثر، نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى، نسبة عمالة الإناث بأجر كنسبة من قوة عمل الإناث للأعمار ١٥ سنة فأكثر، نسبة مشاركة الإناث بعضوية المجالس الشعبية المحلية، و نسبة رؤساء الأسر من الإناث، معدل وفيات الرضع، نسبة الأمية لإجمالي السكان، متوسط نصيب الفرد من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار)، جميع معاملاتها غير دالة إحصائياً كما يظهر بالجدول (٤-١) أسفل، ولوجود إرتباطات متعددة (Colleniarity) فيما بينها ، مما يشير الى عدم وجود تأثير مباشر لتلك المتغيرات على معدل الوفيات. بينما قد يكون هناك تأثير غير مباشر ، كأن يكون هناك تأثير غير مباشر لنسبة أمية الإناث على معدل الوفيات من خلال تواجد علاقة الإرتباط السلبية القوية بين نسبة أمية الإناث من ناحية؛ والحصول على مؤهل متوسط + ، والعمل مقابل أجر ونسبة المشاركة السياسية من ناحية اخرى . أو من خلال الإرتباط الموجب القوي مع معدلات وفيات الرضع ونسبة الأمية لإجمالي السكان، كذلك الإرتباط السلبي القوي مع متوسط نصيب الفرد من الدخل، حيث قد يؤدي التفاعل بين تلك المتغيرات من خلال ذاك الإرتباط الى إحداث تغيير في معدلات الوفيات من محافظة الى اخرى.

كذلك قد يكون هناك تأثير غير مباشر لمتوسط نصيب الفرد من الدخل على معدلات الوفيات من خلال علاقته الموجبه القوية مع نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى ونسبة مشاركة

الإناث في العمل مقابل أجر ومشاركتهن السياسية، كذلك من خلال العلاقة السلبية القوية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وبين معدلات أمية السكان ومعدلات أمية الإناث.

جدول (١-٤)					
المتغيرات المستقلة المستبعدة	Beta In	t	Sig	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
معدل وفيات الرضع	.304 ^a	1.802	.087	.382	.974
نسبة الأمية لإجمالي السكان	-.122 ^a	-.631	.536	-.143	.853
نسبة أمية الإناث	-.113 ^a	-.581	.568	-.132	.842
نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط +	.075 ^a	.369	.716	.084	.775
نسبة عمالة الإناث بأجر	.094 ^a	.521	.608	.119	.972
متوسط نصيب الفرد من الدخل	.140 ^a	.693	.497	.157	.781
نسبة مشاركة الإناث بعضوية المجالس المحلية	-.094 ^a	-.446	.661	-.102	.726
نسبة رؤساء الأسر من الإناث	.253 ^a	1.473	.157	.320	.989

ويتطبيق نموذج الانحدار المتعدد التدرجي على صافي الهجرة كمتغير تابع وباقي العوامل الاجتماعية والإقتصادية كمتغيرات مستقلة وجد أن؛ نسبة العمالة من الإناث مقابل أجر هو المتغير الذي يمكنه تفسير نحو ٦٧ ٪ من التباين في صافي الهجرة الى المحافظة . والنتيجة ذات دلالة إحصائية معنوية (Sig=000) بينما تم إستبعاد باقي المتغيرات المستقلة لأن جميعها غير دالة إحصائيا (من جدول ١-٥).

جدول (٥) المتغير المستقل هو نسبة عمالة الإناث مقابل أجر.						
المتغير التابع	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	Sig
صافي الهجرة	.827 ^a	.685	.669	6.37433	43.435	.000

ولكن هنا أيضاً قد يكون هناك تأثير غير مباشر من خلال ارتباط العوامل المستقلة القوي مع بعضها وتفاعلها الذي قد يؤدي لإحداث تغييرات في معدلات الهجرة من محافظة لأخرى.

جدول (٥-١)					
المتغيرات المستقلة المستبعدة	Beta In	t	Sig	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
معدل وفيات الرضع	.566	.232	.312	-1.039	-.173 ^a
نسبة الأمية لإجمالي السكان	.563	.200	.385	-.888	-.150 ^a
نسبة أمية الإناث	.475	.015	.947	.067	.013 ^a
نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط +	.381	.259	.256	1.171	.236 ^a
متوسط نصيب الفرد من الدخل	.658	.118	.611	.518	.082 ^a
نسبة مشاركة الإناث بعضوية المجالس المحلية	.995	.014	.952	-.061	-.008 ^a
نسبة رؤساء الأسر من الإناث	.972	.252	.270	-1.137	-.144 ^a
نسبة السكان الحضر	.566	.232	.312	-1.039	-.173 ^a

الخلاصة والإستنتاجات :

حاولت الدراسة تحديد دليل ديموجرافي وفقاً لمستويات معدلات المواليد والوفيات والهجرة، ترتب على أساسه المحافظات الى محافظات ذات وضع ديموجرافي جيد، أو متوسط، أو منخفض، ثم مقارنة هذا الترتيب مع الترتيب وفقاً لدليل التنمية البشرية . كذلك البحث فيما إذا كان إختلاف العوامل الإقتصادية والإجتماعية من محافظة الى أخرى يلعب دوراً في إختلاف الوضع الديموجرافي بين

المحافظات؛ أم أن ليس له تأثير، كذلك التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على كل من ؛ معدلات المواليد - معدلات الوفيات - صافي الهجرة ، وما مقدار التأثير إن وجد على المؤشرات الديموجرافية التي تؤثر مباشرة على معدلات النمو السكاني ؟

لتحقيق ذلك إستخدمت الدراسة كلاً من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي لتحقيق أهدافها، حيث إستخدمت الجداول الوصفية لإظهار الوضع الديموجرافي وأهم السمات الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات، كما إستخدمت الأسلوب الرياضي البسيط وحساب المتوسط الحسابي البسيط في حساب الدليل والترتيب الديموجرافي للمحافظات ، وإستخدمت الأساليب الإحصائية لحساب الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف بين المحافظات للمتغيرات الديموجرافية، ثم نتطرق لحساب معاملات الارتباط ، ومعامل الانحدار المتعدد لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقات ارتباط قائمة بين المؤشرات الديموجرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة أم لا - ثم تحديد مقدار تأثير أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على العوامل الديموجرافية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن : المتوسط الحسابي البسيط لمعدل المواليد الخام بين المحافظات كان نحو ٢٦,٦ لكل الف من السكان ، و قدر الانحراف المعياري لمعدلات المواليد بنحو ٢,٣ ، وبذلك فقد سجل معامل الاختلاف ٨,٧ ٪ بينما بلغ المتوسط الحسابي البسيط لمعدل الوفيات الخام بين المحافظات ٦,٠١ لكل الف من السكان ، و قدر الانحراف المعياري لمعدلات الوفيات ١,٠١ بنحو ، وبذلك فإن معامل الاختلاف ١٦,٩ ٪، في حين كان المتوسط الحسابي البسيط لصافي الهجرة كنسبة من السكان بين المحافظات ٧,٩ لكل الف من السكان ، و قدر الانحراف المعياري لصافي الهجرة بحوالي ١٠,٨ ومعامل الاختلاف ٦٧,٤ ٪. وأشارت معاملات الاختلاف لشدة التباين بين المحافظات من حيث قدرتها على جذب السكان للهجرة إليها، كذلك فإن الاختلافات بين المحافظات من حيث معدلات الوفيات أكبر من الاختلافات بينها من حيث معدلات المواليد .

كما إتضح إختلاف ترتيب المحافظات وفقاً لكل من الدليل الديموجرافي المحسوب بالدراسة، ودليل التنمية البشرية في غالب المحافظات، فلم تتفق سوى محافظتي بور سعيد والسويس من حيث إنتمائهما لمجموعة المحافظات جيدة الترتيب سواء من حيث الوضع التنموي أو الوضع الديموجرافي. بينما إختلفت مجموعة المحافظات التي صنفت على أنها متوسطة من حيث الوضع التنموي كلية عن مجموعة المحافظات المصنفة كمتوسطة من حيث الوضع الديموجرافي . في الوقت الذي ظهر

فيه إتفاق أربع محافظات من الوجه القبلي على الإحتفاظ بوضع منخفض تنموياً وديموگرافياً وهم محافظات؛ بني سويف والفيوم، وسوهاج ، وأسيوط .

وأوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة إرتباط بين معدل المواليد الخام كمؤشر ديموگرافي يؤثر مباشرة على التغير في معدلات الزيادة السكانية وبين أي من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المحددة بالدراسة . بينما إتضح وجود علاقة إرتباط معنوية موجبة بين معدل الوفيات الخام ونسبة سكان الحضر بالمحافظة، ووجود وجود علاقة إرتباط معنوية سالبة بين متغير صافي الهجرة الى المحافظة وكلاً من نسبة أمية الإناث بالمحافظة، و نسبة الأمية لإجمالي السكان . بينما تبين وجود علاقة إرتباط موجبة معنوية بين متغير صافي الهجرة الى المحافظة وبين كل من : نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط أو أعلى في المحافظة، ونسبة الإناث العاملات مقابل أجر من إجمالي الإناث في سن العمل بالمحافظة، نسبة الإناث العضوات بالمجالس المحلية.

بتطبيق نموذج الإنحدار المتعدد التدرجي وجد أنه يمكن تفسير نحو ٣٥,٣ ٪ من التباينات في معدلات الوفيات بالمحافظات بنسبة السكان الحضر لإجمالي سكان المحافظة. كما يمكن تفسير حوالي ٦٧ ٪ من التغير في صافي الهجرة بين المحافظات بنسبة عمالة الإناث مقابل أجر لإجمالي الإناث في الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) .

بينما لم يتبين أن أي من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تضمنتها الدراسة يمكنها تفسير أي قدر من التغير في معدلات المواليد بالمحافظة وتتفق تلك النتيجة مع إنخفاض معامل الإختلاف الخاص بمعدلات المواليد بين المحافظات.

تستنتج الدراسة ؛ ضرورة الإهتمام بمحو الأمية وأمية الإناث بصفة خاصة والإرتفاع بمستويات تعليمهن، وتشجيع مشاركتهن في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لتحسين أوضاع المعيشة بالمحافظات المختلفة ، كما توصي الدراسة بإختيار متغيرات إقتصادية وإجتماعية أخرى مختلفة وإختبار العلاقة بينها وبين المتغيرات الديموگرافية وكذلك إختبار مدى تأثير كل من تلك المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية على المتغيرات الديموگرافية لتوجيه أنظار المخططين وواضعي السياسات على مواضع الإستهداف التي يجب أن تهتم بها الخطط والسياسات السكانية. س

المراجع

- ١- سليمان بن عزون وعلي السقاف (2007). المحددات الثقافية والاجتماعية للزواج المبكر وبدء الإنجاب في اليمن ، مجلة حولية الآداب، جامعة عدن(اليمن)، (4): 230-291 كما جاء بموقع الإنترنت. <http://www.ulum.nl/d157.html>.
- ٢- شفيق حسن، "عوامل اختلافات الخصوبة بين البلاد العربية"، بحوث المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والسكان، 13-16 مايو ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، (2006).
- ٣- صابر أحمد عبد الباقي، المشكلة السكانية والتنمية، المؤتمر الإقليمي الأول لمواجهة المشكلة السكانية في صعيد مصر، ١-٢ أبريل ٢٠٠٩.
- ٤- محمد المقداد، "النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سبطنه عمان"، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، دمشق (سوريا)، (٢٠٠٧) .
- ٥- علي أحمد السقاف، "الخصوبة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية في اليمن"، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة: العدد ٤٠: شتاء ٢٠٠٩
- ٦- محمود فرج (دكتور) ، "تقييم فاعلية الخطة الإستراتيجية القومية للسكان في مصر حتى عام ٢٠٠٧"، ورقة مقدمة للمؤتمر القومي للسكان، القاهرة : ٩ - ١٠ يونية ٢٠٠٨ .
- ٧- نوال شتيوي، "دراسة محدّدات الخصوبة في تونس، بحوث المؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة والسكان ، -16 13 مايو ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، (2006).
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحوث القوى العاملة للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٨ ، للأفراد (١٥- ٦٤ سنة).
- ٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، جدول (٢-١) ، ص ٢٢، ديسمبر ٢٠٠٨
- ١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، وضع المرأة والرجل في مصر، ٢٠٠٩
- ١١- المجلس القومي للمرأة ، لجنة الصحة و السكان ، "المرأة المصرية و الأهداف الإنمائية للألفية.
- ١٢- المسح السكاني. الصحي، مصر ، ٢٠٠٨ .
- ١٣- تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ٢٠٠٨ ، جدول (9 . G)، البيان عن عام ٢٠٠٤ .

١٤- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، الوضع السكاني في مصر بعد مرور ١٥ عام على مؤتمر القاهرة الدولي للسكان، جدول (٣-٤)، البيان عن الإتجاهات الإستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة بالمحافظات ، عام ٢٠٠٨، مأخوذاً من تقرير ال EDHS لعام ٢٠٠٨ .

15- Bongaarts, J. (1978).A framework for analyzing the proximate determinants of fertility, *Population and Development Review*, 4(1): 105-132.

16- Neupert, R.(1992). Mongolia: Recent demographic trends and implications, *Asia-Pacific Population Journal*,7(4): 3-24.as cited in: Elmekdad,2007.

17- Schoemaker,J.(2005).Contraceptive use among poor in Indonesia , *International Family Planning Perspectives*, 31(4):106- 114. United Nations(2005).Human development report, New York ,USA

18- Richard G. Rogers . Socio Demographic Characteristics of Long – Lived and healthy individual, *Population and Development Review* ,New York , USA , VOL 21, Issue 1,1995 , P52-56.